

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
مركز التدريب

دبلوم معهد التخطيط القومي

٢٠٠٦-٢٠٠٥

عنوان البحث

سوق الدواء في مصر

والتحديات المعاصرة

إعداد

إيمان محمد عبد الرحيم عميرة

كيميائية بالشركة القباضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات

(Vacsera)

تحت إشراف

د/ أشرف العربي

(خبير بمعهد التخطيط القومي)

قائمة المحتويات

الفصل الأول:

- المبحث الأول : نظرة عامة على سوق الدواء العالمى والعربى
- المبحث الثانى : نظرة عامة على سوق الدواء فى مصر

الفصل الثانى:

المبحث الأول : SWOT Analysis

(تحليل نقاط القوة - الضعف - الفرص - المخاطر)

- المبحث الثانى : سبل مواجهة التحديات التى تواجه صناعة الدواء فى مصر

الخلاصة والتوصيات :

مُتَلَمَّتَا

تمثل الرعاية الصحية أحد أهم عناصر التنمية الاجتماعية والتي تمثل بدورها أحد ركائز التنمية الشاملة . فالدولة تضع في صدر أولوياتها الرعاية الصحية ، وهي أحد الحقوق الأساسية للإنسان ، والتي يمثل الدواء أحد أهم عناصرها ، بل ويعتبر حجر الزاوية لضمان تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

فقطاع الدواء يعتبر من القطاعات الإستراتيجية اقتصاديا واجتماعياً لما له من تأثير فعال على صحة الفرد والمجتمع واقتصاديات العلاج والتكلفة ، أيضا فإن صناعة الدواء من الصناعات الهامة ذات البعد الاستراتيجي وذلك لارتباطها بحياة الإنسان .

ولذلك فإن الدستور المصري ينص على التزام الدولة بتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وإشباع احتياجاتهم الصحية وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها وتتيحها وزارة الصحة والسكان والهيئات والمؤسسات الصحية والطبية التابعة لها .

والدواء من السلع ذات الطبيعة الخاصة التي ليس لمستهلكها " المريض " حرية اختيارها . فكل من الطبيب والصيدلي يتقاسمان المسؤولية باعتبار أن الطبيب واصفا للدواء والصيدلي مقدا وموزعا وبائعا له . ومن ثم فإن المستهلك في سوق الدواء يدفع ثمن سلعة لا يشارك في اختيارها ، ومن هنا ، وخلافا لأي سلعة اخرى ، لا يكون المستهلك هدف لأي حملة إعلامية تسويقية فيما عدا سلع مجاورة للأدوية بالصيدليات كأدوات التجميل أو الأدوية البسيطة التي تعود العامة على استخدامها بصرف النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

أيضا الدواء سلعة لها خصوصيتها قبل التصريح بتداولها ، خلافا لأي سلعة أخرى ، فأى صنف دوائي حتى يسمح بتداوله لابد أن يتم تسجيله أولا بإجراءات طويلة ومعقدة يشارك في القيام بها العديد من المؤسسات العلمية والبحثية وبتخصصات علمية متنوعة من أطباء ، ومهندسين ، وصيدالمة ، وكيميائيين ، وزراعيين ، وإدرايين .. الخ

. وفى هذا تختلف سلعة الدواء عن كافة السلع الأخرى . ذلك كله لتأكيد معياري الجودة والأمان كشرط أساسي للتصريح بالسلعة (الدواء) للتداول فى الأسواق .

ولا شك أن هناك اتجاهًا للتزايد المستمر والمتصاعد فى تكلفة إنتاج سلعة الدواء خاصة فى ظل المتغيرات العالمية من عولمة اقتصادية فرضت الالتزام بمقتضيات حماية حقوق الملكية الفكرية ، خاصة فيما يتعلق ببراءات الاختراع والابتكار فى مجال صناعة وإنتاج الأدوية ، والفترة الزمنية الطويلة لحمايتها ، والحقوق المترتبة لأصحابها ، والالتزامات المفروضة على ما يستخدم فيها من تقنيات ، وما يحيطها من سرية وقيود فيما ينعكس على الإفصاح بشأنها ، والقيود المفروضة على حقوق المنفعة ، كل ذلك سوف يترتب عليه زيادة فى أسعار الأدوية لا يستطيع المستهلك - فى الغالب - تحملها ولا سيما أنه فى حالة اضطرار لاستخدامها للعلاج من الأمراض المزمنة . ومن هنا فلا بد من تضمين وتلازم رفع أعباء ارتفاع تكلفة الدواء فى السنوات المقبلة مع البرنامج المصري للإصلاح الصحي والذي تقوم بتنفيذه وزارة الصحة والسكان ، وذلك لإعادة هيكلته نظام الخدمات الصحية فى مصر ليقوم على أساس تقديم وتوفير الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع بما يتناسب مع مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تتدرج تكلفة الخدمة ، بما فيها الدواء ، فى مستويات الرعاية الصحية الأولية أو الثانية أو الثالثة .

ومصر من الدول التى تمتلك مقومات صناعة دوائية يمكن أن تتميز بالجودة والثقة خاصة فيما يتعلق بالإمكانات البشرية فى المجالات الدوائية المختلفة مثل : الصيدلة ، والكيمياء ، والطب ، والزراعة ، والهندسة . ونظراً لتلك المقومات استطاع الانتاج المصري الدوائي أن يمتلك جزء من السوق العالمية بالدول العربية ، والأفريقية ، وشرق آسيا ، وشرق أوروبا ، وبعض دول أوروبا الغربية .

وبالرغم من امتلاك مصر لبنية أساسية يمكن أن تقوم عليها صناعة دوائية تحتل مكانة مؤثرة سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية ، إلا أن انطلاق تلك الصناعة يواجه تحديات متعددة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى خصوصية المجتمع

المصري في هذا الشأن ، وأيضا هناك المتغيرات والمستجدات الدولية ، فيما يتعلق بتطبيق إتفاقيات " ألجات" وخاصة إتفاقية حقوق الملكية الفكرية " التريس" المنبثقة عنها ، وذلك في يناير ٢٠٠٥ .

وبناء على ذلك فإن التعرف على سوق الدواء في مصر وإلقاء الضوء على أهم المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية المؤثرة فيه يعد أمراً ضروريا وهاما للوقاية ثم مواجهة الآثار السلبية لتلك المتغيرات ومحاولة التصدي لها ، وذلك حتى تستطيع الدولة أن تفي بالتزامها نحو توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين .

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى :

- التعرف على واقع صناعة الدواء وأهم السياسات المرتبطة بالدواء .
- تحليل أهم المشكلات والتحديات المؤثرة في سوق الدواء .
- طرح المقترحات بخصوص تطوير الوضع الراهن للصناعات الدوائية في مصر .